

انعقاده سيعزز وحدة شعبنا الفلسطيني

خريشة: التشريعي سيبقى مغيباً خلال الفترة القادمة

حركة كبيرة في الشارع الفلسطيني ولها جذور ولا أحد يستطيع اقتلاعها، والاسرائيليين يعرفون ذلك، البرلمان حاورت النائب خريشة وأعدت التقرير التالي:

انعقاد المجلس سيفتح الباب على مصراعيه أمام مسائلات كثيرة للمسؤولين وتفعيل العمل الرقابي والتشريعي. وجدد التأكيد في حوار خاص لـ "لبرلمان" على أن حماس

أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، حسن خريشة، أن المجلس التشريعي سيبقى مغيباً خلال الفترة القادمة كما كان في الفترة الماضية، مشدداً على أن



جانب من الوقفة التي نظمها المجلس التشريعي بمشاركة وزراء حكومة الوفاق الوطني تضامناً مع النواب المختطفين في سجون الاحتلال

النائب منصور:
الاحتلال يتخبط..
والاستيطان بلغ مداه

5 «

الاحتلال اقتحم بيته وهدد بقتله
عائلة النائب الحاج
علي تناشد المؤسسات
البرلمانية والحقوقية
إنقاذ حياته



2 «

النائب النجار:
120 صنف من
الأدوية بالقطاع
رصيداً صفر

3 «

عدوان: على المصارف ممارسة
دورها الوطني بغض النظر عن
التهديدات الصهيونية

7

الشرافي: ندعو حكومة التوافق
لحل أزمة الرواتب وفي حال
فشلت عليها الاستقالة

6-7

تهنئة بمناسبة
حلول رمضان

ملاحقة النخب

د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي المختطف في سجون الاحتلال ود. أحمد بحر والأخوة نواب الشعب الفلسطيني كافة يتقدمون من أبناء شعبنا الفلسطيني البطل في الضفة وقطاع غزة وفلسطين المحتلة والشتات بالتهنئة الحارة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، أعاده الله علينا وقد تحققت آماني شعبنا بالحرية والاستقلال وبتفريغ كربات أسرانا في سجون الاحتلال عما قريب.

ندد بقتل وحرق الفتى المقدسي محمد أبو خضير

د بحر والوزير السقا يفتتحان مسجد الشهداء بخان يونس

الفلسطيني، داعياً رئيس الحكومة رامى الحمد الله الى العمل وبشكل سريع على حل مشكلة رواتب موظفي غزة حتى لا تتأزم الأمور ونعود الى المربع الأول حيث الانقسام والفرقة.

وقال: "قضايانا الوطنية كبيرة وعظيمة وأماننا تحديات جسام تتطلب جهود الجميع لإنجازها والتصدي لها حتى نصل الى أهدافنا في الحرية والاستقلال والخلاص من الاحتلال الإسرائيلي الغاصب لأرضنا.

وهنا بحر الشعب الفلسطيني والأسرى داخل سجون الاحتلال والمرابطين بالقدس وذوى الشهداء والجرحى والأسرى والامتين العربية والإسلامية بقرب حلول شهر رمضان المبارك، متمنياً أن يكون هذا الشهر، شهر خير وبركة على جميع أبناء شعبنا.

من جهة أخرى ندد د. بحر بالجريمة التي ارتكبتها المستوطنين الصهاينة باختطاف وقتل وحرق الفتى محمد أبو خضير من بلدة شعفاط بالقدس المحتلة.

مؤكداً أن الشعب الفلسطيني لن يستسلم لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي وسيواصل الدفاع عن أرضه وقضيته ومقدساته وأسراه ولأجيئه.

وشدد على أن الشعب الفلسطيني سينتصر على المحتل الغاصب في نهاية المطاف.



وفاق وطني .

ونوه السق الى أن الحكومة الوفاق هى حكومة لكل الشعب الفلسطيني ومسئولياتها ومهامها وخدماتها يجب أن تلبى حاجات وتطلعات الكل

باعتبارها الخيار الأقوى والأفضل لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، مؤكداً أن حماس ذهبت للمصالحة بنوايا صادقة وتحقيقاً لرغبة شعبية عارمة بضرورة إنجاز المصالحة وتشكيل حكومة

افتتح د. أحمد بحر، ووزير العدل المستشار سليم السقا، مسجد الشهداء وسط مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة.

وشارك في حفل الافتتاح وزير الحكم المحلي السابق محمد الفراء، ووزير الأوقاف الأسبق د. صالح الرقب، وعدد من المسؤولين والشخصيات الوطنية والإسلامية ومئات المواطنين.

وبارك بحر خلال إلقاء خطبة الجمعة بالمسجد، افتتاح المسجد والإصرار على إنشاء وتعمير مساجد جديدة في الوقت الذي يقصف فيه الاحتلال المساجد بمنطقة خزاعة شرق خان يونس، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني سيواصل مسيرة الإعمار والتطوير في شتى النواحي رغم اعتداءات وعراقيل وممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

ووجه التحية للمرابطين في القدس ولأهلنا في الضفة الغربية الذين يتحدون جرائم الاحتلال بكل عزيمة وصبر، لافتاً الى أن الضفة الغربية على موعد مع انتفاضة شعبية ثالثة رفضاً لقمع الاحتلال وتنديداً بالتنسيق الأمني البغيض.

وأضاف " ندعو الله أن تكون على موعد مع صفقة تبادل رقم ٢ لنحرر باقى أسرائنا من سجون الموت والقتل والعذاب الإسرائيلية".

وشدد بحر، على تمسك حماس بالوحدة الوطنية

خريشة: التشريعي سيبقى مغيباً خلال الفترة القادمة وانعقاده سيفتح الباب أمام مسائل كثيرة للمسؤولين

الاحتلال اقتحم بيته وهدد بقتله
عائلة النائب الحاج
علي "75" عاماً تناشد
المؤسسات البرلمانية
والحقوقية إنقاذ حياته

ناشدت عائلة النائب في المجلس التشريعي أحمد الحاج علي (٧٥ عاماً) المؤسسات البرلمانية والحقوقية ونواب العالم الحر بالتصدي لتفول قوات الاحتلال الاسرائيلي وسعيها لاعتقال النائب الطاعن في السن والمرضى أحمد الحاج علي، الذي لا يستطيع أن يتحمل الاعتقال والسجن.

وقالت ابنة النائب الحاج علي في اتصال مع البرلمان: "والد تعب كثيراً بعد الاعتقال في المرة الأخيرة، وعمل عدة عمليات، والقاضي في المرة الأخيرة استغرب من عمر والدي، وطمأنه أنه لن يكون له اعتقال اداري بعد ذلك، ولكن اليهود ليس لهم عهد ولا وعد".

وكانت قوات الاحتلال قد اقتحمت منزل النائب الحاج علي ستة مرات على الأقل خلال الشهر الماضي، لمحاولة اعتقاله، وفي مناشدتها أشارت ابنة النائب إلى أن "قوات الاحتلال في آخر اقتحام كانوا حوالي خمسين جندياً، وهدد الضابط المسئول صراحة بقتله إذا لم يسلم نفسه، وعاث الجنود في البيت فساداً، حتى بيوت الجيران لم تسلم منهم، وفجروا أبوابها".

وأكدت أن والدها كان بصدد اجراء عملية جراحية في عينه، واذا تم ايداعه بالمعتقل سوف يفقد بصره ويحدث له مضاعفات خطيرة.

وقضى النائب الحاج علي سبعة أعوام على الأقل في سجون الاحتلال كلها كانت نتيجة الاعتقال الإداري، وكان قد انتخب نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني أثناء وجوده في المعتقل وحصل على نسبة عالية من الأصوات.

يحصل ذلك ويبدو أنه يوجد اتفاق خفي بين فتح وحماس لتأجيل الانتخابات لسنة كاملة، وبالتالي هم ليسوا معنيين كثيراً بأن يعقد المجلس التشريعي، لأن انعقاده يفتح الباب أمام مسائل كثيرة، ورقابة وتشريعات،

أعتقد عندما يقرروا الذهاب للانتخابات سيدعو المجلس للانعقاد لوضع قانون للانتخابات، وبالتالي أعتقد أن أبو مازن والحكومة في رام الله مرتاحين لهذا الوضع، لا مناكفات من قبل ممثلي الشعب الفلسطيني، ولا قرارات بالقوانين التي أخذوها، ولا رقابة على السلطة التنفيذية التي هي بحاجة لرقابة كبيرة بالمناسبة، والحكومة تعمل بطريقتها، وكل يضع نفسه في السلطة وكأنه مكان المجلس التشريعي.

٣. هل تعتقد أن الاجراءات القمعية التي يقوم بها الاحتلال ضد حركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة قادرة على اضعاف الحركة، وبالتالي اخراجها من المشهد السياسي والميداني الفلسطيني خلال المرحلة القادمة؟

حماس حركة كبيرة في الشارع الفلسطيني ولها جذور، ولا أحد يستطيع اقتلاعها، والاسرائيليين يعرفون أنه لا يمكن إنهاء حركة حماس، حتى في الصراع الداخلي أدركت حماس وفتح أنه لا يمكن لكل منهما أن يقتلع الآخر، ولذلك جاءت المصالحة، ويبدو أن الاسرائيليين استنسخوا التجربة القديمة باعتقال النواب، وهذه الطريقة الفاشلة على أمل أن يحققوا شيء، ولكن تبين أن القائد دائماً في المقدمة هو الذي يدفع الثمن بجانب المواطن العادي، وليس كما القادة الذي يكونون في الخلف.



٢. هل تتوقع أن يأخذ المجلس التشريعي حقه ولو جزئياً خلال المرحلة القادمة أم أنه سوف يستمر على حاله المعطل إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً؟

المجلس واجتماعاته مرتبطة بقضية الانتخابات، والاتفاق ليس واضحاً في البداية قالوا بأنه عند تشكيل الحكومة سيصدر مرسوم لدعوة المجلس للانعقاد، وبعدها سيصدر مرسوم رئاسي لتحديد موعد الانتخابات، ولم

أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، حسن خريشة، أن المجلس التشريعي سيبقى مغيباً خلال الفترة القادمة كما كان في الفترة الماضية، مشدداً على أن انعقاد المجلس سيفتح الباب على مصراعيه أمام مسائل كثيرة للمسؤولين وتفعيل العمل الرقابي والتشريعي. وجدد التأكيد في حوار خاص لـ "لبرلمان" على أن حماس حركة كبيرة في الشارع الفلسطيني ولها جذور ولا أحد يستطيع اقتلاعها، والاسرائيليين يعرفون ذلك، البرلمان حاورت النائب خريشة وأعدت التقرير التالي:

١. ما الذي يعيق أو يمنع اصدار مرسوم من الرئيس محمود عباس بانعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني بهدف منح الثقة لحكومة التوافق الوطني حسب اتفاق المصالحة؟

المجلس التشريعي لم يكن هناك وضوح بشأنه، البعض تحدث أن الحكومة ستأتي للمجلس التشريعي لنيل الثقة، والبعض الآخر تحدث أنها لن تعرض على المجلس التشريعي لأنها باشرت عملها وأدت اليمين أمام الرئيس، وما قيل أنه بعد شهر سينعقد المجلس لم نسمع كلمة واحدة من الرئيس محمود عباس أو أي مسئول حول الموضوع، ولذلك يبدو ان المجلس التشريعي سيبقى مغيباً كما كان الفترة الماضية، وبالتالي اذا كان هناك حرص على شعبها وقيادة شعبها، أعتقد أن هذا الوقت هو الأنسب لانعقاد المجلس على الأقل لو كانت تلك خطوة تحدي للاحتلال باعتقاله عدد كبير من النواب.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

الراتب حق قانوني وليس منة من أحد

نبرق في البداية بالتهنئة الحارة لجماهير شعبنا بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك أعاده الله علينا وقد تحققت آماني شعبنا بالعودة وتطهير المقدسات من دنس يهود، وتحرير أسرنا الأبطال من سجون الاحتلال وما ذلك على الله بعزيز.

يهل علينا شهر الصيام المبارك وشعبنا الفلسطيني ما زال يعاني ما يعانيه من ظلم الاحتلال وبطشه وتهديداته المتواصلة لشعبنا، يأتي شهر الصيام وقطاع غزة يمر في ظل أزمت متعددة وفي مقدمتها أزمة رواتب الموظفين؛ موظفي القطاع الذين عملوا في خدمة شعبهم في أشد الظروف وتحت وطأة الحرب والحصار من قبل الاحتلال، ولم يتوان أحدهم في تقديم الخدمة لأبناء شعبه يوماً ولو للحظة واحدة.

الحقيقة أن أزمة الرواتب هي أزمة سياسية بامتياز وليس لها أي بعد آخر وان تذرعت حكومة التوافق بحجج واهية -لا تنطلي على أحد- لأن من أهم واجبات حكومة التوافق الفلسطينية دفع الرواتب للموظفين بشكل منتظم ودوري ودون تقريظ بينهم وبين غيرهم من إخوانهم الموظفين، لأنها حكومة الكل الفلسطيني وليست لجهة دون الأخرى، بالإضافة لكون الراتب بمثابة حق قانوني لكل الموظفين.

لا يجوز للحكومة أو غيرها من الجهات أن تقامر بقوت العاملين بالوظيفة العمومية وأطفالهم وعائلاتهم لأن ذلك من أبسط الحقوق التي ينبغي التعجيل بأدائها فوراً ودون تلكؤ أو تسويف، وعلى الرغم من استعداد دولة قطر مشكوره بتحمل جزء من فاتورة الراتب إلا أننا ما زلنا نشهد تعمد من حكومة الحمد الله عدم استقبال الحوالة.

انني ومن موقع المسؤولية الوطنية والأخلاقية أحمل حكومة السيد رامي الحمد الله المسؤولية الكاملة عن تداعيات أزمة الرواتب وكل ما يمكن أن ينتج عنها، وأطالبها بضرورة التحرك العاجل لإنهاء هذا الملف فوراً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن غزة لم تعد تحتل مزيداً من الأزمات المصطنعة.

كما يتوجب على سلطة النقد الفلسطينية الاعياز للبنوك والمصارف بالضغط عليها للتعامل مع الحوالة القطرية بغض النظر عن التهديدات الصهيونية، المصارف اليوم مطالبة بإثبات وطنيتها ونزاهتها والعمل وفقاً للمتطلبات الوطنية وعدم الرضوخ أمام الضغوط الخارجية مهما كانت لأنها في النهاية مصاريق ومؤسسات وطنية فلسطينية وليست إسرائيلية.

ولعموم الموظفين نقول صبراً فإن الفرج قريب، فأنتم الذين عملتم تحت القصف والقتل والحصار، وقد تواصل عطاؤكم في أشد الظروف قسوة، ولئن تعجزوا عن الصبر قليلاً ونحن في شهر الصبر والمصابرة، ونحن معكم ولئن نترككم نهياً لأحد، ان المجلس التشريعي مستمر بالعمل بكل مسؤولية ومنذ اللحظة الأولى للأزمة من أجل إلزام الحكومة بتحمل مسؤولياتها بهذا الشأن، وسنظل نتواصل مع كل الجهات المعنية لإنهاء هذه الأزمة عن قريب بإذن الله تعالى.

الجامعات ستبحث عن تخصصات تناسبهم

لجنة التربية تتفقد لجان امتحانات الثانوية العامة للطلبة الصم



للتوافق على التخصصات المتاحة أمام هذه الفئة في الجامعات، لاستكمال دراستهم الجامعية".

من جهتها أكدت النائب هدى نعيم على العزيمة والإرادة القوية التي لمستها لدى الطلبة الصم، وتصميمهم على الاندماج في المجتمع ومؤسسات التعليم كافة، والابداع في المجالات التي يعملون بها.

والتقى وفد نواب التشريعي خلال زيارتهم للمدرسة بوفد من وزارة التربية والتعليم، وتباحثوا معهم حول تطوير وضع مدرسة الراعي للصم، بالإضافة الى مناقشة السبل المتاحة أمام الطلبة لاستكمال دراستهم الجامعية.

فيها الطلبة المناهج ذاتها التي يدرسها الطلبة الناطقين، مع تعديل بسيط من قبل لجان مختصة لبعض المواد حتى تتناسب مع طبيعة الطلبة الصم.

وأثنى النواب على جهود وزارة التربية والتعليم في هذا المجال، مؤكداً على إتاحة الفرصة لجميع فئات المجتمع لتلقي التعليم الثانوي والعالي، وعلى رأسها فئة الصم.

وأكد النائب عبد الرحمن الجمل على ضرورة افساح المجال لهذه الفئة بالارتقاء في التعليم والوصول على مراتب متقدمة، مشيراً الى امكانية استيعابهم في الجامعات الفلسطينية، في تخصصات أكاديمية، وقال: "جاري التواصل بين وزارة التربية والتعليم والعديد من الجامعات الفلسطينية

تفقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي برئاسة النائب د. عبد الرحمن الجمل، ومقررة اللجنة النائب هدى نعيم لجان امتحانات الثانوية العامة للطلبة الصم في مدرسة مصطفى الراعي الواقعة غرب مدينة غزة.

وقدمت مديرة المدرسة جهاد حسن شرح مفصل للنواب حول عملية تقديم الامتحان للطلبة الصم، وأشارت لوجود معلم أو معلمة في الفصل ليتبرج الأسئلة بلغة الإشارة، مؤكدة أن معاملة الطلبة الصم في الامتحانات لا تختلف عن الطلبة الناطقين.

وأشارت حسن أن مدرسة الراعي هي الأولى من نوعها في فلسطين لطلبة الثانوية من الصم، ويدرس

حذر من مخاطر توقف العمليات المجدولة بمستشفيات غزة

النائب النجار: 120 صنفاً من الأدوية بالقطاع رصيدها صفر، ولا يوجد استجابة من وزارة الصحة برام الله

هذا الوضع لا يمكن أن يكون هنالك إمكانية لاستمرار العمل بصورة طبيعية، وخاصة أننا في وضع أمني طارئ قابل للتطور في أي لحظة".

وتابع النجار: "كنا نتوقع مع حكومة التوافق أن يتم تعويض القطاع بالأدوية أو المهمات الطبية، لكن للأسف نحن نرسل كشوفات حسب ما قيل لي، وهم يستقبلونها فقط دون أي ردة فعل حقيقية حتى الآن، للتواصل اليومي موجود لكن لا يوجد ردة فعل أو استجابة تغطي حاجة المرضى في قطاع غزة".

وقال: "نأمل أن تكون هناك استجابة سريعة، من وزارة الصحة لاستدراك الوضع الحالي في القطاع، وكما علمت أن وزير الصحة يبذل جهد في ارسال النواقص وما يلزمنا، لكن ربما يكون هناك صعوبات ومعوقات من الاحتلال، بمعنى أنه يمنع أو لا يسمح بإرسال الأدوية، وهذا يتطلب نقل الموضوع للمؤسسات الدولية أو الانسانية للضغط على الاحتلال".



أن المهمات الطبية لدينا فيها ٨٠٠ صنف، وأكثر ٤٧٠ صنف لا يوجد منها شيء ورصيدها صفر، وأكثر من ٨٠ صنف أخرى على وشك النفاذ، منها مواد تخص العمليات والعناية المركزة والجراحة، وبالتالي في

حذر رئيس اللجنة الصحية في المجلس التشريعي النائب د. خميس النجار من مخاطر توقف العمليات المجدولة في مستشفيات وزارة الصحة بقطاع غزة، ونفاذ ١٢٠ صنف من أصناف الأدوية و٤٧٠ صنف من المهمات الطبية، دون استجابة من وزارة الصحة برام الله حتى الآن.

وعزاً النائب خميس النجار في تصريح خاص للبرلمان توقف العمليات المجدولة لسببين، "الأول هو النقص الشديد في الأدوية، فحسب آخر معلومات أن هنالك أكثر من ١٢٠ صنف لا يوجد رصيد منهم، أي أن رصيدهم صفر في مستودعات وزارة الصحة، وهناك أكثر من ٩٠ صنف على وشك النفاذ، ومن هذه الأصناف مواد تتعلق بالتخدير والعناية المركزة والعلميات، وبالتالي كان لابد من أخذ قرار يتناسب مع الوضع القائم، والحل الوحيد هو أن نقلص ولا نقوم بالعمليات العادية، ونترك ما تبقى لدينا للعمليات الطارئة".

وأضاف النجار: "أما السبب الثاني فهو

بمشاركة وزراء في حكومة التوافق والفصائل وشخصيات وطنية

المجلس التشريعي ينظم وقفة تضامنية مع النواب المختطفين والأسرى المضربين



بحر: اختطاف دويك والنواب جريمة صهيونية جديدة، واستهدافاً مباشراً للنظام السياسي

وزير العدل: الأسرى حاضرون على جدول أعمال الحكومة باستمرار، والافراج عن النواب أولوية وطنية

وعلى كل انسان فلسطيني واجب يتمثل في أن يسخر كل طاقاته ويحشد لها لمواجهة العدو الصهيوني. من ناحيته أكد رئيس كتلة التغيير والاصلاح النائب محمد فرج الغول أن الوقفة التضامنية التي تنطلق من خلالها في وحدة وطنية واحدة، تمثل المجتمع الفلسطيني كخطوة أساسية في مواجهة الاحتلال. وقال الغول: "أن الاعتداء على الحصانة البرلمانية والدبلوماسية هي جريمة حرب، والاحتلال يمارس سياسة العقاب الجماعي بحق الشعب الفلسطيني ونوابه المنتخبين، ودولة الاحتلال تتصرف على أنها فوق القانون الدولي، لأن المجتمع الدولي سمح لها بذلك، علينا أن نتوحد جميعاً لمواجهة هذا الاجرام". وطالب الغول قائلًا: "على حكومة التوافق أن تسارع بأمريين، أولهما أن تقف بجانب مقاومة الشعب الفلسطيني بكل أشكالها وتعمل على حمايتها، وأن تسرع الى توقيع ميثاق روما لاقتياد وجلب مجرمي الحرب الصهاينة الى المحاكم الدولية ومحاكمتهم على جرائمهم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني". وأضاف: "القضايا التي توحدا أكثر بكثير من القضايا التي تفرقنا، قضية أسرانا توحدا، والقدس توحدا، والثواب الوطنية توحدا، وجرائم الاحتلال توحدا، لنصر على ما يوحدا ونبعد ما يفرق بيننا ويخدم الاحتلال، الاحتلال يضع العقوبات أمام حكومة التوافق الوطني، وحدتنا هي سر قوتنا في مواجهة الاحتلال". وأشار الغول الى أن الاحتلال الاسرائيلي يهدف لتعطيل المجلس التشريعي من خلال اختطاف النواب والزج بهم في السجون، وهذه الجريمة شنعاء لا يجب السكوت عنها، هذه جريمة العصر في صورة اרהاب دولة، وكيان غاصب يرتكب الجريمة ثم يتهم الضحية أنها الارهاب. من ناحيته شدد خالد أبو هلال الأمين العام لحركة الأحرار في كلمته التي القاها نيابة عن الفصائل الوطنية والاسلامية على ضرورة توحيد جهود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وأدانت اختطاف الأسرى النواب، والحملة التي تقوم بها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية.

وأوضح السقا أن الحكومة توافقت على أن تقوم السفارات الفلسطينية في الخارج بشن حملة دولية للتضامن مع الأسرى وتوضيح قضيتهم أمام الرأي العام العالمي، وأن دعم وتأييد الأسرى سيظل قائماً حتى تبييض السجون. بدوره تحدث النائب عن حركة فتح الدكتور فيصل أبو شهلا عن الرمزية العالية التي تعب عنها الوقفة التضامنية بمشاركة وزراء حكومة التوافق الوطني، مشيراً إلى أن هذه رسالة لمن يتوهم أننا سنراجع عما تم الاتفاق عليه في إشارة واضحة لاتفاق المصالحة. وأكد أبو شهلا أن اسرائيل تمارس أقصى أنواع الغطرسة وتدمير البيوت والاقتحامات، وتعتقل الأسرى المحررين ونواب المجلس التشريعي، والاعتقال بدون أي تهمة وتقصص غزة وتحاصرها، بهدف التراجع عن مشرونا الوطني ووحدتنا الوطنية. وشدد أبو شهلا أن اعتقال نواب المجلس التشريعي وأبناء شعبنا لن تكون سببا في التنازل عن حقوقنا بانتهاج الاحتلال، ومطالبنا المشروعة باسترداد أراضينا المحتلة وفي مقدمتها القدس.

خطوات توحيدية

من جهته تحدث النائب عن كتلة أبو علي مصطفى جميل المجدلوي عن ضرورة تقديم خطاب الوحدة الوطنية في المرحلة الراهنة والتجاوز عن الأخطاء، حتى نظل موحدين على قضايانا المركزية. واقترح المجدلوي استكمال الخطوات التوحيدية واتفاق المصالحة التي كان أحدها ملف الحكومة، مشيراً الى أنها ليست الأهم، بل هناك قضايا أخرى مثل منظمة التحرير، ثم باقي لجان المصالحة، حتى تتجسد أقوال الوحدة إلى أفعال. وقال: "يجب توحيد خطابنا تجاه المعتقلين، وحق شعبنا في المقاومة من أجل تحرير أسرانا بكل الوسائل، هذا الخطاب لا يجب أن نختلف عليه، وإن مسئولية اختفاء الصهاينة تقع على عاتق الصهاينة أنفسهم". وشدد مجدلوي على ضرورة تعزيز وتوسيع المقاومة الشعبية بكل أشكالها، قائلًا: "على سفاراتنا واجب، ومؤسساتنا واجب، ونقاباتنا واجب، وحكومتنا واجب،

وأكد بحر أن التشريعات الصهيونية التي تمس أسرانا الأبطال داخل سجون الاحتلال، وآخرها إقرار قانون بيع الغذاء القصرية للأسرى المضربين عن الطعام يعبر عن جنون صهيوني مفضوح ويشكل دليلاً على مدى وحجم التخييط التي ترزح فيه المؤسسة السياسية والأمنية الصهيونية. وشدد بحر أن تصريحات السيد محمود عباس في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في جدة بالأمس حول التنسيق الأمني والمفقودين الصهاينة لا تليق بالسيد محمود عباس كرئيس للشعب الفلسطيني وتسيئ لنضال شعبنا الفلسطيني ومقاومته بل تسيئ لأكثر من خمسة آلاف أسير في سجون الاحتلال الصهيوني وللمضربين عن الطعام الذين يموتون موتاً بطيئاً في كل يوم. ودعا بحر في نهاية كلمته الكتل والقوائم البرلمانية والمستقلين إلى العمل الجاد والسريع على عقد جلسة عاجلة للمجلس التشريعي وفقاً لاتفاق القاهرة وإعلان غزة بهدف لم الشمل وتوحيد الجهود وإعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية ودورها المحوري في خدمة قضايا شعبنا ومشروعه الوطني ودعم وتعزيز سعيه الجاد باتجاه إصلاح النظام السياسي الفلسطيني وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أسس وطنية قوية. من ناحيته أكد وزير العدل في حكومة التوافق الوطني سليم السقا على وقوف حكومة التوافق من خلف الأسرى وأن قضيتهم حاضرة على جدول أعمال الحكومة باستمرار، وأن اختطاف النواب الفلسطينيين أولوية حكومية وطنية ولن تدخر الحكومة جهداً في الافراج عنهم.

حملة دولية

وأشار الوزير السقا الى أن الحكومة برئاسة الدكتور الحمد لله تواصلت مع العديد من الجهات المحلية والدولية المعنية بحقوق الانسان من أجل الدفاع عن حقوق الأسرى، وذكر أن الحكومة الفلسطينية اليوم هي مسئولة عن كل الشعب الفلسطيني ولم يعد هناك مبرراً للحصار المفروض على قطاع غزة.

نظم المجلس التشريعي الفلسطيني وقفة تضامنية مع نواب المجلس المختطفين من قبل قوات الاحتلال على رأسهم رئيس المجلس الدكتور عزيز دويك، ومع الأسرى المضربين عن الطعام، ونظمت الوقفة بمشاركة نواب التشريعي من مختلف الكتل والقوائم البرلمانية وعلى رأسهم الدكتور أحمد بحر، وبمشاركة وزراء العدل والمرأة في حكومة التوافق الوطني، وممثلين عن القوى والفصائل الوطنية الفلسطينية. **جريمة صهيونية** وأكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن الوقفة التضامنية التي نظمها التشريعي بمشاركة وزراء حكومة التوافق وممثلين عن الفصائل تؤكد أن الشعب الفلسطيني يقف موحداً أمام اعتداءات وجرائم الاحتلال الاسرائيلي. وقال بحر إن اختطاف د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي وإخوانه النواب يشكل جريمة صهيونية جديدة بحق شعبنا وقضيتنا، واستهدافاً مباشراً للنظام السياسي الفلسطيني والكل الوطني الفلسطيني، مما يحتم على حكومة التوافق الوطني الاطلاع بمسؤولياتها كاملة في إدانة وفضح هذه الجرائم والعمل على مواجهتها بمختلف الوسائل. ودعا بحر البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والاتحادات البرلمانية الأفريقية والآسيوية والأوروبية إلى اتخاذ موقف حاسم في مواجهة الاستهداف الصهيوني لنواب الشرعية الفلسطينية، والمبادرة إلى عقد جلسات برلمانية عاجلة لإدانة جرائم الاحتلال بحق رئيس المجلس التشريعي وإخوانه النواب والضغط على حكوماتها ودولهم بهدف بلورة آليات ضغط وتدخل فاعلة لوقف الهجمة الصهيونية الشرسة ضد نواب الشعب الفلسطيني وقاداته المنتخبين ديمقراطياً. وأشار بحر إلى أن اعتقال الاحتلال أكثر من ٥٠ محرراً في صفقة وفاء الأحرار والتهديد بإبعادهم إلى غزة يعد انتهاكاً صارخاً لشروط صفقة وفاء الأحرار التي رعاها الأشقاء المصريون، مناشداً مصر الضغط على الاحتلال للالتزام بما تم التوقيع عليه في صفقة وفاء الأحرار.

المشكلة الحقيقية تكمن في عدم رغبة السلطة دفع رواتب موظفي غزة

نواب التشريعي: أزمة الرواتب يتحمل مسئوليتها عباس بحكم مرجعيته للحكومة

النائب: يحيى موسى

من ناحيته قال النائب يحيى موسى السلطة تشغل الساحة بقولها ان المشكلة في الحوالة القطرية وكيفية استلامها، بينما المشكلة الحقيقية في عدم رغبة السلطة في دفع رواتب موظفي غزة،



وتتذرع بالسياسة للهروب من تحمل المسؤولية وتحملها للآخرين. وتسأل: في حال أن قطر أرسلت حوالة دعم لموازنة السلطة في رام الله هل ستشير السلطة كل هذه المعوقات؟ لماذا كانت تصل ملايين قطر لدعم الكهرباء؟ على حكومة الحمد الله أن تدفع رواتب غزة وإلا فالترحل! ويكفي تلاعب وعبث وعدم مسئولية. وأكد النائب موسى أن أزمة رواتب غزة صناعة عباسية، فهو من حرض وعرقل، وهو المسئول عن حل الأزمة، وقال "ولا نقبل منه الاتكاء على العدو أو الأمريكان أو غيرهم. والحل أقرب إليه من شراك نعله، وعليه أن يحول رواتب غزة كاملة غير منقوصة فوراً دون إغراق البلد في متهاتات اضافية.

جميعاً ودفعها لرواتب موظفي حكومة رام الله دون زملائهم في حكومة غزة هي انحياز حزبي وخلع لثوب الوفاق الوطني". ولفت إلى أن السلطة برئاسة عباس تصر على عدم دفع الرواتب لموظفي غزة للتهرب من المصالحة وهذا عيب وطني بخاصة أن قطر استعدت لدفع الرواتب، لكن السلطة رفضت استلام الحوالة المالية والحديث عن رفض البنوك هو أمر مخالف للحقيقة وتضليل للرأي العام لأن البنوك تأتمر بأمر سلطة النقد الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية والمحكومة بأمر الحكومة.

ومضى يقول "لا شك أن الأزمة تزداد حيث مضي شهرين على عدم تقاضي الموظفين لرواتبهم وبين يدي شهر رمضان المبارك وهذا يعني أن الحكومة تدفع ساحة الموظفين إلى الانفجار وتعمل على تعطيل الحياة في قطاع غزة"، مشدداً على حق الموظفين أن يمارسوا كل حقوقهم السلمية في الاحتجاج على أزمة الرواتب لاسيما أنهم لم يغادروا مواقعهم التزاماً بالمسئولية

الوطنية تجاه شعبهم. وقال "من العجيب أن من غادر موقعه هو من يتقاضى الراتب وهذا يدل على أن الأزمة سياسية بامتياز وليس لها علاقة باتفاق وليست ذات بعد قانوني".

المهام المطلوبة منها من توحيد مؤسسات السلطة في حكومتي رام الله وغزة، وإعادة المستنكفين والمفصولين إلى أعمالهم فضلاً على الإعداد للانتخابات واعداد قطاع غزة ورفع الحصار عنه. وتابع "لذلك استشرنا خيراً وتفائلنا وما زلنا متفائلين أن حقبة الانقسام قد ولت بلا رجعة وان حكومة الوفاق ليست امتداداً لحكومة رام الله أو حكومة غزة بل هي حكومة الكل الوطني"، منوهاً أنه من غير المسموح لهذه الحكومة العودة للوراء أو تكريس الانقسام أو التفريق بين موظفين السلطة.

النائب: مشير المصري



من جهته أكد النائب مشير المصري أن أزمة الرواتب هي أزمة سياسية بامتياز يتحمل مسئوليتها عباس بحكم مرجعيته للحكومة ولحركة فتح التي أبرمنا معها الاتفاق، وكذلك رئيس الحكومة رامي الحمد الله الذي يجب أن يكون رئيس حكومة حقيقي وليس شخصية كرتونية.

وتابع "الحكومة تتهرب من تحمل مسئولياتها وتصر على أن تكون حكومة انقسام لا حكومة وفاق بهذا السلوك فيحسب الاتفاق هي حكومة وريثة للحكومتين وليست امتداد لحكومة رام الله وعليها أن تلتزم برواتب الموظفين

والمجلس التشريعي واعتقال نوابه أليست مؤامرة عباسية صهيونية. وتجميد ملفات المصالحة (الانتخابات، المنظمة، المصالحة المجتمعية، الأمن، الحريات العامة) أليست بأوامر عباسية صهيونية. وتعميق الانقسام بين شرائح ومواطني أهلنا بالضفة والقطاع أليست مؤامرة عباسية صهيونية؟

وتابع قائلاً: "منح راتب لموظفي رام الله دون موظفي غزة يعني أن حكومة الوفاق هي امتداد لحكومة رام الله السابقة؛ هذا أمر غير مقبول على الإطلاق ولن نسمح بعودة الانقسام مرة ثانية أو الإضرار بمصالح أبناء شعبنا أو العبث بها". وطالب الأشقر رئيس الوزراء رامي الحمد بتدارك هذا الخطأ الخطير وتحمل مسؤولياته وصرف الرواتب للجميع وبدون استثناء.

ولفت إلى أن الأم وأوجاع شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع تزداد يوماً بعد يوم؛ والحصار يشتد أكثر وأكثر على أهلنا في قطاع غزة، والانقسام يعمق ويكرس أكثر مما كان سابقاً، فهل ستنال هذه الإمارات من صبر وصمود شعبنا في الضفة والقطاع؟ نقول قطعاً بأنها لن تنال ما دامت غزة الحرة ترفض الخونة والمتآمرين.

وتابع "غير مسموح لحكومة الوفاق أن تخطئ في حقوق الموظفين"، مؤكداً أن المجلس التشريعي دعم حكومة الوفاق بكل صراحة وقوة كي تنجح في تنفيذ

باتت أزمة الرواتب تشكل مصدر قلق لجمهور الموظفين في الوظيفة العمومية بعدما شعروا بأن الحكومة تمارس معهم سياسة إدارة الظهور والتهميش والمماطلة في صرف رواتبهم البرلمان حملت هموم الموظفين لنواب المجلس التشريعي وأعدت التقرير التالي:

النائب: إسماعيل الأشقر



غزة لن ترفع الراية البيضاء هكذا بدأ النائب إسماعيل الأشقر حديثه حول الأزمات التي يعانيها قطاع غزة سواء تشديد الحصار، أو أزمة الرواتب والتلكؤ من قبل فريق رام الله في تطبيق اتفاق المصالحة، وأضاف الأشقر قائلاً: "بات واضحاً أن أعداء قطاعنا كثر

من القريب والبعيد، من العدو والصديق، الكل من هؤلاء يريد من غزة أن تركع لأنها غزة الصمود والتحدي وهذا لا يروق للبعض".

وأكد أن غزة تتعرض الآن بشكل واضح وسافر لمؤامرة عباسية صهيونية هدفها واضح وجلي هو تركيع غزة، وتسائل: أليس قطع الكهرباء بأوامر عباسية صهيونية. وقطع الرواتب عن أحرار وشرفاء غزة بأوامر عباسية وصهيونية. ومنع وزراء حكومة التوافق من التواصل مع غزة بأوامر عباسية صهيونية.

نخشى أن تكون الضربة القادمة موجّهة لغزة

النائب منصور: الاحتلال يتخبط.. والاستيطان بلغ مداه

الضفة الغربية خائفون بأن تكون الضربة القادمة موجّهة إلى قطاع غزة، لأن الاحتلال أفرغ الضفة الغربية من كل القيادات والنواب والوزراء السابقين، وختمت بالقول: "قطاع غزة فيه فراغ حكومي، ووضعها صعب، والآن استباحوا الضفة الغربية كاملة، وبقي أمامهم قطاع غزة، وأبو مازن لا يعمل شيء، والكل يعرف أن أبو مازن في كل شيء سياسته غربية، وهو يبارك التنسيق الأمني ويعتبره مقدس، في حين أن الشعب الفلسطيني يعتبره خيانة، ومن الواضح أن أبو مازن له أجندة غربية عن الشعب الفلسطيني"

التي تملص منها الاحتلال أدى إلى دمار كبير". وتابع: "عندما تنتقل من مدينة الى مدينة المستوطنون يقفون بالشوارع ويمكن بأي لحظة أن يقوم المستوطن برفع سلاحه وقتلي، وجيش الاحتلال يقوم بحمايته، وللأسف الشديد أن السلطة الفلسطينية عندما ترى الاحتلال تهرب، وهي لا تحميننا ولا يوجد لها أي دور بذلك، ويمكن في أي وقت من الأوقات اذا ظلت السلطة تتصرف بهذه الطريقة اللا مبالية أن تسمع بأي لحظة عن قيام المستوطنين بمجازر في الضفة الغربية. وأشارت النائب منصور إلى أن أهل

وأشارت منصور إلى أن الضفة الغربية في منطقة الأغوار لا يشعر الذي يدخلها بأنها منطقة عربية، الجيش والمستوطنين يتواجدون بكل مكان والاشارات العبرية تملأ الشوارع، وقالت متأثرة: "القدس حالتها يرثى لها، القدس كل سنة ندخلها نحس أن المعالم الاسلامية تذهب منها، والأقصى وضعه يبكي الحجر، معالم المدينة المقدسة تذهب يوماً بعد يوم، ومن الواضح أن سياسة السلطة تتساق مع الاحتلال، وأن المهم عندهم أن يكونوا دولة فقط بغض النظر عن هذه الدولة، هذه سياسة خاطئة، وتطبيقهم لاتفاقية أوسلو

قامت الأجهزة الأمنية للسلطة بتدميرها بالأساس وهي عبارة عن مؤسسات وجمعيات تابعة لحركة حماس.

وشددت النائب منصور على أن أعمال الاحتلال وخططه ترجع بالخيبة عليه، وكل ما قام به قديماً مثل قرار الابعاد الى مرج الزهور، وابعاد أسرى صفقة شاليط باء بالفشل، وقالت: "كل قرار يتخذه الاحتلال بعد فترة يكتشف أنه خطأ، وواضح أن الاحتلال يعيش في حالة تخبط، ويهدد بالقضاء على حماس، أو بنيتها التنظيمية، وقد سبقته السلطة الى ذلك، ولكن حماس موجودة في قلوب الناس جميعاً بإذن الله".

أكدت النائب عن مدينة نابلس منى منصور أن الأحوال في الضفة الغربية صعبة للغاية، نتيجة الحملة الأمنية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ فقد مستوطنين الثلاثة، وأوضحت أن سكان مدينة نابلس لم ينأموا ليلة أمس نتيجة للاقتحامات اليومية المتواصلة للبيوت وتفجير أبوابها، وأشارت الى أن الحملة الأمنية متركزة على محافظات نابلس والخليل ورام الله. ونوهت النائب منصور لـ "البرلمان" إلى أن الحملة الاسرائيلية ظهر فشلها من خلال بنك الأهداف الذي يسعى الاحتلال لإنجازه، وتلك الأهداف



النائب يوسف الشرافي في حوار شامل مع "البرلمان"

ندعو حكومة التوافق لحل أزمة الرواتب وفي حال فشلت

بعد إعلان اتفاق الشاطئ وتشكيل حكومة التوافق إيداننا ببدء تنفيذ بنود اتفاق المصالحة بدا عمق الانقسام يطفو على السطح، ويطفئ تفكير الاستئصال على تفكير التوافق، وهذا ما بدا واضحا في أزمة الرواتب والتسوييف في تنفيذ باقي بنود اتفاق القاهرة مما قد يفجر أزمة داخلية قد تعصف بالمصالحة وترجعنا

إلى الخلف، وعلى صعيد آخر وبعد إعلان الاحتلال عن فقدان ثلاثة من مستوطنيه المجندين أخذت الساحة الفلسطينية تتجه نحو التصعيد سواء في الضفة أو قطاع غزة. كل هذه التطورات والملفات وضعناها بين يدي النائب في المجلس التشريعي د. يوسف الشرافي ليجيب عليها من خلال الحوار التالي:

كيف ترى التصعيد الصهيوني الأخير على شعبنا في الضفة والقطاع؟

من يقف على طبيعة هذا العدو المجرم الذي اغتصب الأرض وتجراً على كل ما هو فلسطيني لا يستغرب إطلاقاً هذه الهجمة المسعورة على الشعب الفلسطيني وعلى أسراه ومقدساته، وهذا ما أكدته التاريخ الفلسطيني فمئات الآلاف من الشهداء والجرحى وأكثر من ٨٠٠ ألف من أبناء الشعب الفلسطيني منذ عام ٦٧ وإلى يومنا هذا دخلوا سجون الاحتلال الغاصب، وقد أكد هذا العدو على طبيعته الإرهابية الإجرامية في الفرقان وحجارة السجيل وإلى يومنا هذا، لكن الذي يطمئن أن المقاومة الفلسطينية بخير ودائمة الإعداد والتطوير وقد عودتنا المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها كتائب القسام أنها لا تفكر مجرد التفكير بالانكسار أمام هذا العدو، وإذا كان العدو هو الذي يحدد نقطة البداية في إجرامه فإنه لا يستطيع بإذن الله تعالى أن يحدد نقطة الانتهاء، وأنا اعتقد جازماً أن العدو الصهيوني عندما يكثر من التصريحات الإعلامية بالهجوم على قطاع غزة هو يعلم جازماً أنه سيدفع الثمن، وإن الضفة الغربية استباحت فيها الحرمات وتجراً العدو على كل شيء فيها بسبب ملاحقة المقاومة ممن وضعوا أنفسهم في صف المحتل من أبناء الأجهزة الأمنية.

وأما بالنسبة لتصريحات قادة العدو الصهيوني باغتيال قيادات حركة حماس فإن ذلك يأتي في إطار الحرب النفسية على المقاومة وعلى قطاع غزة ويعبر عن نفسية انهزامية ومدى التخبیط الذي وصل إليه الاحتلال وهو يعلم أن هذه المؤسسة المجاهدة في كل لحظة من اللحظات مستمرة في صناعة القيادات التي ستقضي مضاجع العدو الصهيوني، وهذا ما عودتنا عليه مؤسسات حركة حماس والمقاومة بصفة عامة، فإن المقاومة وغزة الصمود لن تركع أمام تهديدات العدو وجرائمه وستبقى عنوان وعزة وكرامة هذا الشعب بل وهذه الأمة.

وإننا نطالب جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للوقوف عند مسؤولياتهم بلجم هذا العدو الغاصب المجرم والعمل الفوري لوقف جرائمه تجاه أبناء شعبنا في غزة والضفة الغربية.

وكذلك نطالب المؤسسات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان التي تفرع عندما تسمع بأي عمل مقاوم سمحت به

تصريحات قادة العدو باغتيال قيادات "حماس" دليل على التخبیط والهزيمة

المستهجن من أجهزة أمن السلطة أنها تتساق مع الاحتلال في ملاحقة النواب وعائلاتهم

التنسيق الأمني خيانة عظيمة بنص اتفاق القاهرة

الاعتقالات في الضفة الغربية تضاعفت عشرات المرات بعد اتفاق المصالحة



الشرائع السماوية والقوانين الدولية بينما لا يحركون ساكناً إذا تجرأ العدو على أسرارنا ومقدساتنا وأبناء شعبنا أن يقفوا عند مسؤولياتهم وأن ينظروا إلى جميع القضايا بعين واحدة ووقف سياسة الكيل بمكيالين.

هل من تعليق على تقاعس الرئيس الفلسطيني محمود عباس في تنفيذ بنود اتفاق المصالحة؟

لا شك أن محمود عباس وحركة فتح فوجئت بالمرونة والتجاوب الذي قدمته حركة حماس من أجل تحقيق المصالحة الوطنية التي تمنها شعبنا الفلسطيني وانتظرها طويلاً، وقد ذكر عزام الأحمد عند مجيئه إلى قطاع غزة لبحث قضية المصالحة أن هذه هي المرة الأولى التي جاءت فيها حركة فتح بنوايا حسنة لتحقيق المصالحة.

لكن الواقع العملي يؤكد حتى في هذه المرة على خلاف ذلك فقد أخل أبو مازن

وحركته بالاتفاق والذي جاء بعد مخاض عسير فحتى اللحظات الأخيرة من قبل إعلان الحكومة أرادوا أن يلغوا وزارة الأسرى مع أن أسرارنا البواسل الذين رفعوا رأس الأمة كانوا في اليوم الأربعين لإضرابهم عن الطعام، وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من النقاط المتفق عليها لم تطبق من قبل محمود عباس فإن الاتفاق يؤكد على تحديد موعد الانتخابات لحظة الإعلان عن تشكيل الحكومة، كما أن الاتفاق ينص على تفعيل المجلس التشريعي وإعطاء الثقة للحكومة خلال شهر من تشكيلها، وكل هذا لم يحدث حتى أنه لهذه اللحظة لم ينعقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تعمل لجنة الحريات والمصالحة المجتمعية بل في كل يوم يزداد عدد المختطفين من أبناء المقاومة في الضفة الغربية من قبل أجهزة أمن السلطة التابعة لمحمود عباس.

ناهيك عن المبشرات التي كانوا يعدون بها من فتح دائم لمعبر رفح، وإنهاء حقيقي للحصار المفروض على القطاع إلا أن شعبنا

يفاجئ بأزمة جديدة تؤكد على سوء النوايا عند هؤلاء فكانت البداية هي أزمة الرواتب. وكل ما تقدم يؤكد على أن محمود عباس لا يملك قراره بل يتبع تماماً للقرار الصهيوني وأمريكي والأوروبي وقد ظهر ذلك جلياً في حرصه الشديد على إلغاء وزارة الأسرى. أما بالنسبة لإشاعة أن حكومة الوفاق لم تتسلم الحكومة في قطاع غزة فهذا كذب واقتراء واضح فإن كلا من الوزراء الأربعة في قطاع غزة تسلموا وزاراتهم وتسلموا مجلس الوزراء كذلك وما عاها من هذه الوزارات الموجودة في الضفة الغربية فإن وزرائها لم يتصلوا مجرد اتصال على وكلائهم في قطاع غزة، وهذا ما يؤكد على النوايا السيئة والمبيتة لعدم تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام.

المطلوب من الفصائل الفلسطينية ومن أبناء شعبنا الوقوف عند مسؤولياتهم لفضح الطرف الذي يعرقل مسيرة المصالحة.

أزمة الرواتب هي الأزمة التي قد تفجر المصالحة؛ كيف ترى إدارتها من قبل حكومة الوفاق؟

لا شك أن هذه الأزمة المفتعلة من قبل محمود عباس وحكومة الوفاق سياسية بامتياز كما أنها تشكل مؤامرة كبيرة وحقيرة من قبل من لا يؤمنون بالمصالحة والتعذر بقلة الأموال افتراء وذلك أنهم يعلنون لأبناء سلطة فتح السابقة بالذهاب إلى البنوك لتسلم السلف المقدرة بقيمة ٧٥٪ من الرواتب قبل مجيء وقتها، كما أن الحكومة رفضت استقبال الحوالة القطرية. والأخطر في هذا الموضوع أنه لهذه اللحظة تضع حكومة الوفاق نفسها بديلاً عن حكومة رام الله السابقة ولم ترد الاعتراف بحكومة غزة السابقة علماً أنها جاءت لتكون بديلاً عن الحكومتين. وكان الواجب على هذه الحكومة أن تؤخر رواتب السلطة قليلاً وتقدم رواتب موظفي غزة قليلاً لتكون نقطة التقاء بموعد



عدوان: على المصارف ممارسة دورها الوطني بغض النظر عن التهديدات الصهيونية

أن يحققها.
وقال: "كنت أظن أن النخوة العربية والفلسطينية والإحساس من قبل مجالس إدارة البنوك بالمسؤولية الوطنية ستدفعهم لقبول هذه الحوالة لأن العدو الإسرائيلي لن تكون إرادته أقوى من إرادة الشعب الفلسطيني ولا يمكن أن يحقق ما يريد".
وأشار إلى وجود تخوفات من قبل مجالس إدارة البنوك، منوهاً إلى أن التهديدات الإسرائيلية تفعل الأفاعيل لدى إدارة هذه البنوك، معرباً عن أمله أن تنتهي هذه التخوفات سريعاً، مستدرِكاً بالقول: "ولكن لو قامت إدارات البنوك متحدة على سبيل المثال وقبلت التحدي لا تستطيع إسرائيل أن تضرب قطاع البنوك مرة واحدة".
وطالب رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي سلطة النقد الفلسطينية (البنك المركزي



أكد رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي النائب الدكتور عاطف عدوان إن المصارف يجب أن تمارس دورها الوطني بعيداً عن الرضوخ للتهديدات الصهيونية والجهات المعادية للشعب والقضية، مضيفاً بأن الوطنية أن تخدم الوطن والأرض والحضارة والإنسان والثوابت لا أن تخذلها، وانتقد عدوان رفض بعض المصارف استلام حوالة موظفي غزة المحولة من دولة قطر في تنصل واضح للدور الوطني الذي يجب أن تقوم به، بغض النظر عن التهديدات الصهيونية.

وتطرق إلى نشأة المصارف الفلسطينية والتي قادها البنك العربي عام ١٩٥٥ والتي كانت بهدف الحفاظ على الإنسان الفلسطيني وتثبيته على أرضه وعدم السماح لتسرب الأرض الفلسطينية لصالح الاحتلال حيث كان اليهود يقومون بهجمة على الأرض الفلسطينية لشراؤها من كبار التجار أو المزارعين والذين كانوا يجدوا أنفسهم مضطرين للبيع.

وأضاف عدوان: "كانت هذه مهمة وطنية عليا وقام البنك العربي بجهد مشكور في هذا المجال، ولكن الآن أن يصبح الجميع سواء البنك العربي أو البنوك التجارية الأخرى؛ تصبح بنوك تتاجر على حساب الدم الفلسطيني تتاجر على حساب معاناة الإنسان الفلسطيني فهذا غير مقبول من الناحية الأخلاقية والوطنية.

وأشار إلى أن هناك حوالي نصف مليون مواطن فلسطيني من موظفي حكومة غزة السابقة والذين عملوا في أوقات عصيبة وأسرههم يعانون أشد المعاناة في حين أن بعض المصارف لا تبالي بهذا المعاناة ولم تبادر بالموافقة على استقبال حوالة مالية من جهة رسمية هدفها مساعدة الشعب الفلسطيني والتخفيف من معاناته عبر إنهاء أزمة الرواتب.

وفند مزاعم البنوك حول عدم استلامها للحوالة القطرية لصالح رواتب الموظفين خشية أن توسم بدعمها للإرهاب، مشيراً إلى أن هذه البنوك تستقبل حوالة قطر لصالح المعلمين، وكذلك حوالة قطر لصالح دعم وقود محطة التوليد، متسائلاً ما الذي اختلف بين هذه الأموال وتلك؟.

وأعرب عدوان عن أمله أن يقوم مجلس إدارة أحد البنوك بالتصدي لهذه القضية وأن يقوم بعمل وطني ويقبل هذه الحوالة حتى وإن كانت هناك ضغوطات، مشيراً إلى أن هذه الضغوطات التي يمكن أن تمارس على البنوك من قبل الاحتلال ممكن أن يقابلها معاملات من قبل المواطن الفلسطيني تعوض له مثل هذه الأرباح التي كان يمكن

(الفلسطيني) بجمع مجالس إدارة البنوك وإن تتحمل المسؤولية وإن تقول لهم "نحن حولنا إليكم وأنتم تابعون لنا وعليكم أن تقوموا بتنفيذ سياستنا وليس تنفيذ سياسة العدو، ففي هذه الحالة تكون المسؤولية جماعية وليست فردية ولا يتحمل بنك معين هذه المسؤولية في مواجهة العدو وسياساته".
وأضاف: "لو قام بنك من هذه البنوك في هذه المواجهة فنحن بالتأكيد كشعب فلسطيني سنكون له شاكركم وسنقف إلى جانبه".
معرباً عن أمله أن تقوم وزارة المالية وسلطة النقد بإلزام هذه البنوك باستلام هذه الحوالة واتخاذ إجراءات صارمة بحق البنك الذي يرفض استقبالها. وقال: "اعتقد أن هذا الأمر ممكن أن يشجع مجالس إدارة البنوك على تنفيذ سياسة وطنية وليست تجارية فقط".
يشار إلى أن حكومة الوفاق الوطني أعلنت أن المصارف ترفض استلام حوالة دولة قطر بقيمتها ٢٠ مليون دولار والمخصص لدفع رواتب موظفي غزة عن شهر أيار (مايو) الماضي، بعد رفض الحكومة لدفعها بحجة الضائقة المالية التي تمر بها.
ومن الجدير ذكره أن المصارف كانت قد اتخذت نفس الموقف عام ٢٠٠٦ حينما تم تشكيل الحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية حيث رفضت التعامل مع حكومة هنية التي كانت مسؤولة عن كل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أو فتح حساب لهذه الحكومة.

ملت عليها الاستقالة

بماذا تعلق على قيام أجهزة أمن

السلطة في الضفة بملاحقة المقاومين؟

لا شك أن العمالة الأمنية المسماة بالتنسيق الأمني هي جريمة وخيانة عظمى حتى بنص اتفاق القاهرة، وقديماً قالها القائد أبو إياد صلاح خلف "أخشى أن يأتي يوم تكون فيه الخيانة وجهة نظر"، فإن أجهزة السلطة اليوم تشتغل خادماً متطوعاً للاحتلال الصهيوني وهذا ما حصل في الحملة الأخيرة للبحث عن الصهاينة المفقودين، فإنه في بداية الحملة لم يسمح لرجال الأجهزة الأمنية بمرافقته في البحث وإنما طلب منهم أن يزودوه بالمعلومات فقط ثم سمح لهم بذلك حين اقتحام أحد بيوت المتهمين بالخطف. بل أن الأجهزة الأمنية تتعامل مع أبناء المقاومة بسياسة الباب الدوار فإنها تستقبل من أخرج عنهم في سجون الاحتلال كما أنها تفرج عن بعض المقاومين في سجونها من أجل أن يتلقفهم الاحتلال إلى زنازين تحقيقه.

كما بدا واضحاً دورهم الإجرامي في إفصاح المجال للاحتلال بقتل أبناء شعبنا وهذا ما حصل مع الشهيد حمزة جمال أبو الهيجا. بل أننا لا نجد قوة لهذه الأجهزة إلا في مواجهة أبناء الشعب وهذا ما حصل في قمع المسيرات الداعمة للأسرى المضربين عن الطعام في كثير من مدن الضفة الغربية وقد وصل إجرامهم لحد الاعتداء على زوجات الأسرى.

وأخيراً في هذه النقطة فإن اللافت أن أجهزة أمن السلطة بعد المصالحة تماماً قد أظهرت وحشية تتلاءم مع حرصها على إرضاء الاحتلال وكذلك على التأكيد على عدم موافقتها المطلقة على تحقيق المصالحة وإطلاق الحريات لأبناء الشعب الفلسطيني بل إن الاعتقالات في الضفة الغربية تضاعفت عشرات المرات عما كان قبل اتفاق المصالحة وتشكيل حكومة الوفاق. وهنا لا بد من تساؤل نطرحه باسم أبناء شعبنا الفلسطيني من هو مرجعية هذه الأجهزة الأمنية هل هو رئاسة السلطة وحكومة الوفاق أم الاحتلال الصهيوني؟!

كلمة لا بد منها لأبناء شعبنا

بعد توجيه التحية لأبناء شعبنا المجاهد والصابر في وجه المؤامرات والمحن أؤكد على أن حركة حماس تؤكد دوماً أن الضامن الأكبر لتحقيق المصالحة هو أبناء الشعب وفي الوقت الذي تعمل سلطة عباس على وضع العراقيل في وجه المصالحة وعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه بعدما سلمت حركة حماس الحكومة في قطاع غزة لحكومة الوفاق فقد أن للشعب ولفضائله الفلسطينية أن يجهروا بالحقيقة وأن يكون لهم موقف واضح تجاه من لا يريد المصالحة ومن ينسق مع الاحتلال ضد أبناء شعبه.

محدد لاستلام كل موظفي حكومة الوفاق لمرتباتهم.

ولو لم يذكر الاتفاق ما يتعلق برواتب الموظفين فإن هذا من المسلمات التي عاشها الموظفون منذ زمن بعيد على مدى تاريخ القضية، فالأردن تسلمت الضفة من الانتداب البريطاني واعترفت بموظفيهم وكذا الاحتلال الصهيوني عندما احتل الضفة من الأردن اعترف بموظفيهم والسلطة عندما تسلمت من الاحتلال لم تعترض على موظف واحد عينته سلطات الاحتلال، فلماذا لا تعترف حكومة الوفاق بموظفي الحكومة العاشرة والحادية عشر التي كانت تتبع رئاسة السلطة حينها لعباس، بل أنهم حتى هذه اللحظة لم يقرروا بمرتبات نواب المجلس التشريعي، فهي مؤامرة بكل ما تحمل الكلمة وقد كانت منذ اللحظة الأولى لفوز حركة حماس في الانتخابات.

ونحن ندعم وزراء حكومة الوفاق في غزة للضغط على حكومة الوفاق للوصول إلى حل لإنهاء أزمة الرواتب وإلا فإننا نطالبهم بالاستقالة في حال فشل كل الجهود المبذولة لإنهاء الأزمة.

ما هي أهداف الحملة الصهيونية ضد النواب باختطاف عدد كبير منهم؟

هناك مؤامرة على الانتخابات الفلسطينية التي حصلت وقلبت السحر على الساحر وكان يطمع بعض أبناء جلدتنا ألا تحصل حركة حماس على أكثر من ٣٠٪ من أصوات الناخبين وهذا ما شجع العدو الصهيوني بالسماح لهذه الانتخابات في مناطق ال٦٧ ومن ضمنها القدس المحتلة فلما كانت النتائج على خلاف ما يتأملون فلا بد بتغيب أكثر من ٤٠ نائباً من نواب الشعب الفلسطيني وعلى رأسهم نواب حركة حماس في السجون، بل وارتقاء الشهيد النائب سعيد صيام وزير الداخلية خلال حرب الفرقان وكل ذلك يصب في مصلحة إنهاء النتائج التي أفرزتها الانتخابات وكذلك في الفترة الأخيرة بعد إعلان العدو باختطاف ثلاثة من مستوطنيه المجندين قام الاحتلال بحملة مسعورة على أبناء الضفة الغربية بصفة عامة وعلى نواب الشعب الفلسطيني من حركة حماس بصفة خاصة في اختراق واضح لجميع الأعراف والقوانين الدولية، وهذا ما يصب في تعطيل المصالحة الوطنية ليتعذر البعض بان عدداً من النواب في سجون الاحتلال وقد أوصى القنصل الأمريكي في دولة الاحتلال مايكل ارنتي محمود عباس بالقول "الأفضل لنا ولكم أن لا ينعقد المجلس التشريعي".

واللافت والمستهجن من أجهزة السلطة التابعة لمحمود عباس أنها تتساقط مع الاحتلال بل وتتسابق وتبادل معه الأدوار فإذا كان الاحتلال يختطف نواب الشرعية الفلسطينية فإن أجهزة السلطة تختطف أبناءهم وتتجرأ على بيوتهم بل ووصل بها الحد للاعتداء المباشر والأثم على النواب أنفسهم وهذا ما حصل مؤخراً مع النائبين حسن يوسف وفتحي القرعاوي، بل ومن قبل أطلقوا النار على النائب المرحوم الشيخ حامد البيتاوي.

نائبان يفتتحان بئر مياه "اليمن السعيد" في البريج



افتتح النائبين د. سالم سلامة ود. عبد الرحمن الجمل عن كتلة التغيير والإصلاح في المحافظة الوسطى بئر مياه اليمن السعيد في مخيم البريج وسط قطاع غزة، وشارك بالحفل رؤساء بلديات البريج والنصيرات ودير البلح والزوايدة ولقيف من الشخصيات الحكومية والأهلية. وأكد النائب سلامة على ضرورة حضر الأبارع عويضاً لنقص المياه الذي يعاني منه قطاع غزة بسبب زيادة عدد السكان مما أدى إلى زيادة نسبة استهلاك المياه، موجهاً الشكر لبلدية البريج القائمة على حضر البئر وجميع المساهمين في إنشائه. من جانبه وأكد رئيس بلدية البريج أنيس أبو شمالة على أهمية حضر الأبارع وانتشارها من أجل تخفيف معاناة المواطنين ومعالجة أزمة نقص المياه.



في حال دعوته لدورة برلمانية جديدة

دحبور: التشريعي سيعمل على توحيد البيئة القانونية بالضفة وغزة

أكد النائب في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح إبراهيم دحبور على أن المجلس التشريعي هو سيد نفسه، وسوف يقوم خلال الفترة القادمة على مراجعة القوانين والتشريعات وتوحيد البيئة القانونية بالضفة الغربية وقطاع غزة وفق ما يخدم مصلحة الوطن والمواطن، وبما يعزز وحدة الشعب الفلسطيني.

وأضاف أن المجلس التشريعي في حال دعوته لدورة برلمانية جديدة من شأنه أن يعيد الاعتبار لإرادة الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة والقدس كونه المؤسسة التي عبرت عن إرادتهم وجسدت اختياراتهم من خلال انتخابهم للنواب الذين يمثلون ناخبهم وأحزابهم السياسية.

أولويات المجلس

وحول أولويات عمل المجلس التشريعي في المرحلة المقبلة قال: إن العبء الذي يقع على عاتق المجلس كبير ومتشعب، وخاصة فيما يتعلق بتوحيد المرجعية القانونية في كل من الضفة وغزة والتي تضررت وتباعدت بسبب التشريعات التي صدرت عن المجلس في غزة خلال مرحلة الانقسام، وكذلك القرارات بقوانين التي صدرت عن الرئيس عباس في الضفة الغربية بشكل أحادي خلال نفس الفترة.

وأكد أن المجلس التشريعي سيعمل بدوره على إعادة توحيد تلك القوانين ويوفق بينها ويعيد إصدارها باسم الشعب الفلسطيني كله وليس باسم الرئيس أو جهة دون أخرى، وهذا لا يتم إلا من خلال العمل الجماعي والأخوي والوطني والتوافقي تحت قبة البرلمان، الأمر الذي لن يحدث طالما أن الرئيس لم يصدر مرسوما يدعو فيه التشريعي للانعقاد لدورة برلمانية جديدة.

وشدد على أنه لا يمكننا أن نتحدث عن مصالحة وحالة توافق في تشكيل الحكومة وفي الملف الأمني والخدمات، والرواتب والموظفين، وبين فتح وحماس، وعن مرحلة انتقالية، دون أن يكون المجلس ضمن هذه الحالة من التوافق والانسجام.



أما بخصوص عرض حكومة الوفاق على التشريعي لنيل الثقة، أكد دحبور أن الحكومة نالت ثقة فصائل العمل الوطني وحظيت بإجماع وطني قل نظيره، وبالتالي فإن مسألة الثقة من عدمها وإن كانت مهمة وضرورية إلا أنه يمكن تجاوزها شريطة ألا يفقد المجلس حقه في مساءلة الوزراء والرقابة على أدايتهم ونزع الثقة من الحكومة أو أحد وزرائها في حال الضرورة، وهذا الشرط كفله القانون.

وأكد أن لا مشكلة حول موضوع منح الثقة من عدمه، ويجب أن لا تكون هذه القضية محل خوف من المواطنين أو محل خلاف بين السياسيين.

الحريات بالضفة

أما بخصوص الحريات العامة بالضفة الغربية، أكد دحبور أن الموضوع ما زال بحاجة لمعالجة وتدخّل، وما زالت ممارسات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية غير منسجمة مع أجواء المصالحة،

وهذا يحتاج لقرار سياسي من القيادة السياسية متمثلة برئيس السلطة الوطنية ورئيس وزراء حكومة التوافق الذي كلف أيضا بحقيبة الداخلية. وشدد على أنه إن لم يصدر مثل هذا القرار، فإن الأمور ستسير نحو التدهور، وقد تقابل بإجراءات مماثلة في غزة، وهذا ما لا نرجوه وسنقف في وجهه وسنطالب بشكل دائم بضرورة صدور قرار سياسي يلزم الأجهزة الأمنية بتغيير سلوكها، وتقبل الوضع الجديد، والانسجام مع توجهات قيادتها السياسية.

وأردف قائلا: "كما سنساند كافة اللجان التي أقرتها الاتفاقيات كي تقوم بعملها على أكمل وجه، حتى يلمس المواطن نتائج وثمرات المصالحة، وإلا فإنه سيفقد الثقة بها، مما سيضعف حالة الاحتضان الجماهيري لها، وهذا ينذر بعودتنا للمربع الأول الذي طالما عملنا جاهدين ودفعنا الأثمان الغالية من أجل مغادرته".

الشراكة الحقيقية

وأكد دحبور أن نجاح المصالحة يكمن في الفهم الحقيقي لمبدأ الشراكة الذي يقتضي التنازل عن جزء من القرار والتضحية ببعض المكتسبات، إذ لا يعقل أن يكون هناك شراكة في الاتفاقيات، وفي الوقت ذاته يكون هناك تفرد بالمسلك والممارسة من قبل أطراف الشراكة.

كما تكمن مقومات نجاح المصالحة بالتعالي على الجراح السابقة، وطي صفحة الماضي، والعمل على معالجة الآثار وليس تجديدها. وعدم السماح بالتجاوزات والوقوف عندها لضمان عدم تكرارها، ومعاقبة المسيء بالقانون وليس بالبطش والفلتان، وتجنب استقواء طرف على طرف.

وأضاف دحبور أن من مقومات النجاح أيضا استقلالية القرار الوطني استقلالية كاملة وبعيدة عن التأثير بالضغطات أو الإماءات أو الإغراءات الخارجية. والاستعداد لتحمل ثمن المصالحة مهما كان، لأن ثمن المصالحة مهما عظم سيبقى أقل كلفة من ثمن الانقسام والفرقة.

د. بحر يشارك في تشييع وزير الصحة السابق



شارك د. أحمد بحر في جنازة وزير الصحة السابق د. مفيد المخللاتي وسط مشاركة شعبية ورسمية واسعة وبحضور العديد من الوزراء والنواب والقيادات ورئيس الحكومة السابق إسماعيل هنية.

وتحدث بحر في كلمة له خلال التشييع في مسجد فلسطين وسط غزة عن صفات ومناقب الوزير المخللاتي، مبينا أنه لم يكن طبيبا فلسطينيا فحسب، إنما طبيبا عالميا. ونعى المخللاتي، قائلا "لقد فقدت فلسطين رجلاً من رجالها المخلصين. هو عالم وطبيب ومربط، ترك المال والدولارات والحياة المترفة وقرر أن يكون صابراً ومربطاً في أرض فلسطين". وأكد بحر أن المخللاتي كان يتابع عمله كوزير على مدار الساعة حرصاً منه على

آفاق

ماجد أحمد أبو مراد



المصالحة .. بين النظرية والتطبيق

يبدو أن قطار المصالحة الوطنية لا يسير وفق المأمول، فما زال يحدوننا الأمل للسير قدماً نحو التطبيق الأمين لكافة بنود اتفاق المصالحة، والمضي بشكل متوازي في كل الاتجاهات التي تم التوافق والاتفاق عليها وبكل دقة وأمانة.

فلو تفحصنا صفحات وبنود الاتفاق الأخير الموقع بين حركتي فتح وحماس واتفاقية القاهرة - وهي المرجعية الأساسية للاتفاق - لوجدنا أن معظم البنود المهمة لم يتم البدء في تنفيذها، بمعنى أن ما تم حتى الآن من المصالحة فقط هو تشكيل حكومة التوافق، ولم يتم التطرق لبقية البنود والملفات الأخرى.

إن الخروقات الواضحة للاتفاق والتسويق في التنفيذ بدأ من قبل مؤسسة الرئاسة الفلسطينية بعيد تشكيل حكومة الوفاق مباشرة، فلم يبادر السيد الرئيس بدعوة اللجنة المكلفة بإصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية أو ما يعرف بـ (الإطار القيادي المؤقت) كما نص الاتفاق. كذلك الأمر بالنسبة للانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني حيث تم الاتفاق على تهيئة الأجواء اللازمة لتسهيلها وانجاحها وتوفير الضمانات اللازمة لإجرائها، والواقع أنه لم يحدث أي تطور بهذا الشأن ولم يصدر مرسوم رئاسي بذلك.

كما لم يتم دعوة المجلس التشريعي للانعقاد لدورة برلمانية جديدة تجتمع فيها كل الكتل والقوائم البرلمانية ليمارس البرلمان الفلسطيني دوره بشكل كامل وطبيعي، وهذا منوط وفقاً للاتفاق بإصدار مرسوم رئاسي الأمر الذي لم يتم بعد.

وبما أن الحكومة وحتى اللحظة ما زالت تماطل في إيجاد حلول مناسبة لقضية رواتب موظفي حكومة غزة السابقة، كما لم يصدر السيد الرئيس أيًا من المراسيم الرئاسية المتفق عليها، ولم يتضح بعد مصير المجلس التشريعي ومثله الإطار القيادي المؤقت للمنظمة.

هذا بالإضافة لضرورة تحمل حكومة التوافق للالتبعيات الإدارية والمالية للحكومتين السابقتين في غزة ورام الله، وغير ذلك من بنود الاتفاق التي تحدثت عن المصالحة الاجتماعية، والضمان الوظيفي وعدم تهديد العاملين بالوظيفة العمومية في أرواقهم وقوت أطفالهم، بالإضافة لإطلاق الحريات العامة، وكلها أمور لم تحدث في مخالفة واضحة للاتفاق.

وبالنظر لما تم تطبيقه حتى الآن نجد أنه لم يختلف شيء سوى الإعلان عن انتهاء الانقسام وتشكيل حكومة الوفاق فقط، ومع دعمنا الكامل للمصالحة إلا أننا نتخوف من قابل الأيام من تطورات ومفاجآت متوقعة وغير متوقعة من شأنها أن حدثت تسميم الأجواء، خاصة في ظل ضغط الاحتلال من أجل التنصل من الاتفاق وتفكيك الحكومة. وبعد سلسلة خروقات الرئاسة لاتفاق المصالحة فمن الطبيعي أن يبدي شعبنا تخوفاته من مستقبل المصالحة وخاصة في ظل تعامى وتجاهل الحكومة لمعاناة قطاع غزة وموظفيه على وجه الخصوص، ووفقاً للمعطيات سابقة الذكر فإنه من المتوقع أن ترتفع وتيرة التنسيق الأمني في الضفة، وكذلك الاعتقالات السياسية وتقييد الحريات العامة مما ينذر بعاقبة لا يحمد عقباه لا قدر الله.

ويكمن الحل في مسارعة السيد الرئيس لإصدار المراسيم الرئاسية المتفق عليها والعمل على مواكبة متطلبات واستحقاقات المصالحة عاجلاً ودون تسويق.